## تقارير تتحدث عن تعرضه للتعذيب وخروقات قانونية شابت ترحيله

# ترحيل مغربي يدفع إلى فتح تحقيق في مركز للمهاجرين

مهاجرون في وقفة احتجاجية

إسبانيا: **عبد العزيز حمدي**

فجرت قضية تعرض مهاجر مغربي يدعى «أ ح» للتعذيب داخل مركز احتجاز «ألوتشي» بمدريد الأوضاع، ليبلغ صداها إلى بروكسل البلجيكية، بعدما تحدثت تقارير إسبانية عن تعرض المغربي ذاته، لانتهاكات جسيمة وهضم واضح للحقوق التي يفترض أن يتمتع بها المهاجرون، الذين يوجدون في وضعية غير قانونية.

ووفق معلومات حصلت عليها «الأخبار»، فإن المفوضية الأوربية الداخلية، بقيادة سيسيليا مالمستروم، اتخذت أخيرا، قرارا بإيفاد لجنة إنابية لدراسة وضعية مراكز احتجاز المهاجرين المعتقلين بإسبانيا، بسبب عدم توفرهم على بطائق الإقامة الشرعية بالتراب الإسباني.

ومن المرجح أن تحل في الأيام القليلة المقبلة، بالعاصمة الإسبانية مدريد، لجنة تحقيق تابعة للمفوضية الأوربية ببروكسل، لفتح تحقيق ميداني في وضعية مركز احتجاز المهاجرين غير القانونيين، المسمى «ألوتشي».

وعلمت «الأخبار»، من مصادر متطابقة بمدريد، أن مجموعة عمل بالبرلمان الإسباني وجهت أسئلة كتابية إلى الحكومة الإسبانية، قصد استفسارها عن الظروف التي رافقت إقامة المغربي في مركز الاحتجاز المؤقت، إلى غاية ترحيله إلى المغرب، دون تمتيعه بكافة الحقوق التي يكفلها له قانون الهجرة، مطالبة إياها بمدها بنتائج التحقيق حول الحادث، في حال وجود تحقيق أصلا.

ويأتي قرار المفوضية الأوربية بإيفاد لجنة، على خلفية تصاعد أصوات المنظمات الحقوقية، التي نبهت مرارا إلى خطورة الأوضاع التي توجد عليها مراكز احتجاز المهاجرين، داخل مجموعة من المدن الإسبانية، منها مركز «ألوتشي» بمدريد، و«فرنكا» ببرشلونة ومركز آخر بمدينة فالنسيا.

وأوضحت مصادر «الأخبار»، أن المغربي المرحل طالب باللجوء السياسي بإسبانيا، وأن ترحيله إلى المغرب لم تحترم فيه أدنى قوانين الهجرة. كما أنه لم تقدم إليه المساعدة القانونية، التي تسبق كل عملية اعتقال لأسباب كيفما كانت نوعيتها. إلى ذلك، استغربت بعض الفعاليات المغربية المهتمة بشؤون الهجرة والمهاجرين في إسبانيا، الصمت المطبق من لدن الدبلوماسية المغربية، ممثلة في السفارة والقنصلية المعتمدة بمدريد، واللتين لم تحركا ساكنا لإنقاذ المغربي، على حد تعبير الفعاليات المغربية ذاتها.

هذا، وتحرص المفوضية الأوربية ببروكسل، على ضرورة تطبيق إسبانيا للقوانين ذاتها، التي تشمل 27 بلدا أوربيا، وأن تحترم جميع بنوده لضمان حقوق المهاجرين المرحلين إلى بلدانهم الأصلية، وضمان وصولهم في ظروف إنسانية، بما في ذلك تمتيعهم بحقوقهم الطبية وكافة الضروريات.